جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية،والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية و محاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية و، العلوم التجارية و، علوم التسيير

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

تخصص: مالية و بنوك

بعنـــــوان

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو البنوك التجارية

العاملة في الجزائر للفترة الممتدة بين 2020/2011

من إعداد الطالبتين:

قيطون منال

جباس أسماء

تحت إشراف:

د. عبد الباقي بضياف

نوقشت بتاريخ: 21 /2022/06

أمام لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ/ بوزيد عصام	أستاذ محاضر أ	رئيسا	قاصدي مرباح ورقلة
أ/بضياف عبد الباقي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	قاصدي مرباح ورقلة
أ/كماسي خيرة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	قاصدي مرباح ورقلة

السنة الجامعية 2021–2022

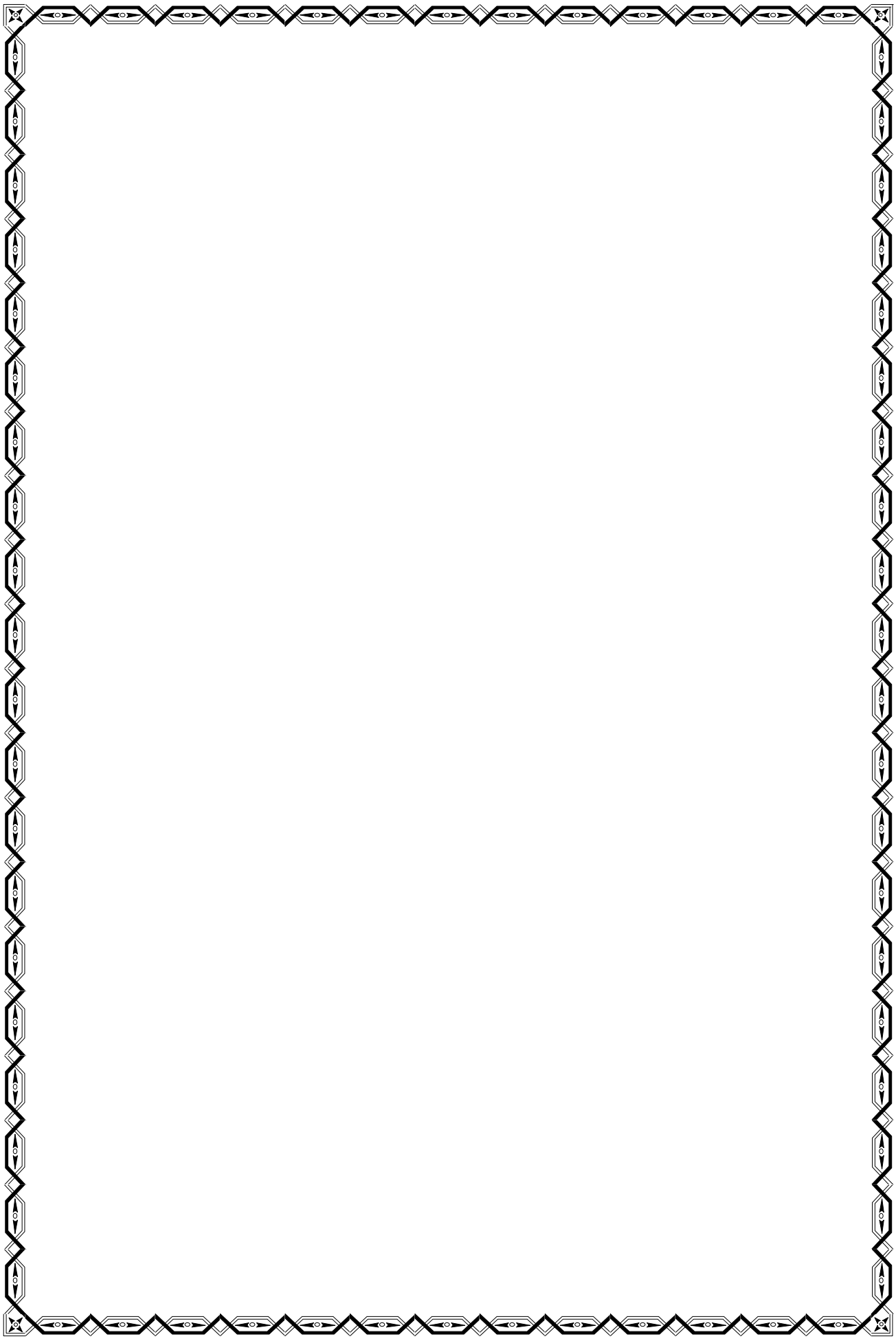

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–الجزائر

كليـة العلوم الاقتصادية،والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية و محاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية و، العلوم التجارية و، علوم التسيير

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

تخصص: مالية و بنوك

بعنـــــوان

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو البنوك التجارية

العاملة في الجزائر للفترة الممتدة بين 2020/2011

من إعداد الطالبتين:

قيطون منال

جباس أسماء

تحت إشراف:

د. عبد الباقي بضياف

نوقشت بتاريخ: 21 /2022/06

أمام لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ/ بوزيد عصام	أستاذ محاضر أ	رئيسا	قاصدي مرباح ورقلة
أ/بضياف عبد الباقي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	قاصدي مرباح ورقلة
أ/كماسي خيرة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	قاصدي مرباح ورقلة

السنة الجامعية 2021–2022

وتحقق ما كان
بالأمس حلما

الإهـــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،شيء جميل ان يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه ولكن الأجمل
أن يتذكر من كان السبب في ذلك
: أهدي ثمرة جهدي إلى
من ربط الله طاعتها بالجنة من أحبها حبا عميقا كالبحر متسعاً كالفضاء الى نبع الحنان و بحر الأمان التي
" رافقتني دعواتها دائما الى التي لو افنيت عمري لأرضيها لما وفيت حقها "أمي الغالية
من تعب و ضحى من أجلي ،الى الذي سهل لي طريق العلم و المعرفة و علمني الصبر و الثبات و حب
" الخير "أبي العزيز
إلى جدي و جدتاي أطال الله في عمرهما ورزقهما الله الصحة و العافية و رحم الله جدي "سالم" واسكنه
فسيح جنانه
إلى اخوتي الأعزاء " إبتسام ،أسامة، محمد أيمن ،أماني ،أحمد ياسين
إلى كل اصدقائي ،اسرة العلوم الاقتصادية ،والعلوم التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح
ورقلة
إلى كل من أذكرهم بقلبي و لم أذكرهم بقلمي
إلى اساتذتي الأعزاء و معلمي في كل الاطوار "حفظهم الله و بارك فيهم

منال

الإهـــداء

إلى سكان قلبي .....

الى القلب النابض الى رمز الحنان و الحب و التضحية ،الى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي ....أمي الغالية و الحبيبة

إلى من زرع القيم و المبادئ الإسلامية إلى من أفنى زهرة شبابه في تربية ابنائه....والدي العزيز

إلى رمز الوفاء الى رفيق عمري و درعي ....زوجي الغالي

إلى من كان لي سندا و صديقا و استاذا الهاما أرحم روحه الطاهرة الدكتور بن مالك محمد حسان و اسكنه فسيح جناته

إلى اخوتي الأعزاء منال ،أمينة ،سليمة و عبد النور و أولادهم

إلى من كان لي أخ و صديق الدكتور الياس بدوي حفظه الله و رعاه

إلى كل أصدقائي من درسو معي و من كانو معي بقلب صافي

إلى اساتذتي من طور الابتدائي الى الجامعي فقد كنتم لي قدوة دمتم سالمين و حفظكم الله و رعاكم أهدي اليهم هذا الجهد المتواضع سائلة الله العلي القدير أن ينفعني به انه سميع مجيب

أسمـــاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي مكنني من إتمام هذا البحث فما كان لشيء ان يجري في ملكه
إلا بمشيئته جل شأنه
(إنما أمره إذا أردنا شيئا أن يقول له كن فيكون)
فالحمد لله في الأول و الحمد لله في الاخرة
يسعدني وأنا في مستهل هذا العمل أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان الى
الأستاذ المشرف
"ضياف عبد الباقي"
على قبوله الإشراف على هذا العمل ،والذي لم يبخل علي بمساعدته و
نصائحه و ارشاداته
واتقدم بجزيل الشكر إلى
اعضاء لجنة المناقشة المحترمين كل بإسمه لقبولهم المناقشة .

أثر المتغيرات الأقتصادية الكلية على نمو البنوك التجارية

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى إستقصاء أثر المتغيرات الأقتصادية الكلية (معدل التضخم ، الناتج المحلي،ومعدل الفائدة ،الدين الداخلي العام) على نمو البنوك التجارية مقاسا بمعدل النمو الداخلي للبنوك بإستخدام عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة الزمنية 2011-2020

و لتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام نماذجpanel بالإعتماد على البرنامج الاحصائيEviews9.0 و برنامج معالج الجداول الالكترونية Excel07

وقد توصلت الدراسة عند إستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأربع متغيرات و النمو الداخلي للبنوك

الكلمات المفتاحية: معدل تضخم – معدل فائدة – ناتج محلي – دين داخلي عام – بنوك تجارية.

Summary :

This study aims to investigate the impact of macroeconomic variables (inflation, domestic product, interest rate, public domestic debt) on the growth of commercial banks as measured by the internal growth rate of banks during the 2011-2020 period using a sample of Algerian commercial banks. Based on the statistical program Eviews 9.0 and the electronic table processor program Excel07. The study concluded that when using macroeconomic variables there was no statistically significant relationship between the four variables and the internal growth of banks.

Keywords: Inflation , Inflation rate, interest rate, Domestic Product, Public debt , Commercial banks.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	.I
شكر و عرفان	.II
الملخص	.III
قائمة المحتويات	.IV
قائمة الجداول و الاشكال	.V
مقدمة	أ
الفصل الأول :النمو في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفاهيم اساسية للنمو في البنوك التجارية	06
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	06
المطلب الثاني: أشكال النمو في البنوك التجارية	07
المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو في البنوك التجارية	08
المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو البنوك التجارية.	10
المطلب الأول: معدل التضخم	10
المطلب الثاني: معدل الفائدة	11
المطلب الثالث: الناتج المحلي	12
المطلب الرابع: الدين العام الداخلي للحكومة	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة للنمو في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها	13
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	13
المطلب الثاني: دراسات باللغة اجنبية	14
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و دراسات أجنبية	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للنمو في البنوك التجارية و العوامل المؤثرة فيها	
تمهيد	19
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	20
المطلب الأول: خطوات الدراسة	20
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	20
المطلب الثالث :الأدوات و النماذج المستخدمة في الدراسة	21

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على النمو الداخلي للبنوك	24
المطلب الأول : الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	24
البمحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة	29
المطلب الأول: المفاضلة بين النماذج	29
المطلب الثاني:اختبارات التفضيل بين النماذج المقدرة للعلاقة	32
المطلب الثالث:تفسير نتائج الدراسة	33
خلاصة الفصل:	35
الخاتمة	37
قائمة المصادر و المراجع	39

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(2-1)	جدول عينة الدراسة للبنوك التجارية	20
(2-2)	جدول المتغيرات التابعة للدراسة وطرق حسابها	21
(2-3)	جدول المتغيرات المستقلة للدراسة وطرق حسابها	22
(2-4)	جدول المتغيرات الإحصائية الوصفية	24
(2-5)	الجدول مصفوفة الارتباط	27
(2-6)	جدول النموذج التجميعي للعلاقة المدروسة	29
(2-7)	جدول النموذج التأثيرات الثابتةFEM	30
(2-8)	جدول النموذج التأثيرات العشوائيةREM	31
(2-9)	جدول مضاعف لاغرونج	32
(2-10)	جدول اختبارHAUSMAN	33

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
(2-1)	شكل متغيرات الدراسة	**26**
(2-2)	شكل التمثيل النطي لمتغيرات الدراسة	**28**

مقـدمة

مقدمة :

أولا: توطئة.

تقوم البنوك التجارية بدور هام في الاقتصاد الوطني ، حيث تلعب دور الوسيط المالي و تقدم خدماتها المالية إلى وحدات الفائض و العجز ،كما تعتبر وعاءا استثماريا ووسيلة ادخار مهمة للأفراد و الشركات ، إذ أنها تقدم الخدمات لكافة العملاء و تقدم للمدخرين فرص متنوعة وعديدة لاستثمار أموالهم ، إضافة إلى كونها أداء مهمة في منح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان ، لذا فإنها تعتبر العصب الرئيس المغذي لمختلف القطاعات الاقتصادية على حد سواء .

إن البنوك و نشاطاتها عرضة للتأثر بالعوامل الاقتصادية المحيطة بها و التي يصعب السيطرة عليها باعتبارها عوامل خارجية عن إدارة هذه البنوك و التي من شأنها أن تؤثر في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم الثروة و عليه جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهم العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على نمو البنوك التجارية .

ثانيا:طرح الإشكالية:

ومما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي :

- **ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو البنوك التجارية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية اسئلة فرعية كالتالية:

- هل يؤثر معدل التضخم على نمو البنوك التجارية؟
- هل يؤثر معدل الفائدة على نمو البنوك التجارية؟
- هل يؤثر الناتج المحلي على نمو البنوك التجارية؟
- هل يؤثر الدين العام الداخلي للحكومة على نمو البنوك التجارية؟

1- فرضيات البحث:

- يؤثر معدل التضخم على نمو البنوك التجارية
- يؤثر معدل الفائدة على نمو البنوك التجارية
- يؤثر الناتج المحلي على نمو البنوك التجارية
- يؤثر الدين العام الداخلي للحكومة على نمو البنوك التجارية

2- مبررات اختيار الموضوع:

من أهم الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- أولا نظرا لأهمية وقيمة هذا الموضوع في الاقتصاد.
- بحكم التخصص فالموضوع له صلة بتخصص المالية والبنوك.
- ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر.

3- أهمية الدراسة:

إن أهمية البحث يكمن في الدور الذي يلعبه نمو البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني وتبيان فعالية وأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية عليها وتوضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ونمو البنوك، وتبيان درجة ايجابية او سلبية هذا تأثير.

4- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- حسن استخدام الموارد المتاحة للبنوك التجارية وتحقيق النمو المناسب منها.
- تسعى البنوك التجارية أن تكون كل خدمة تقدمها تنطوي على أرباح باعتبارها الهدف الأسمى الذي تنشده إدارة أي مصرف أو أي مؤسسة مالية.
- المحافظة على مستوى جيد من السيولة وذلك لإن الودائع تشكل الجانب الأكبر من مطلوبات البنك.

5- المنهج المستخدم في الدراسة:

بناءا على طبيعة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث، اعتمدنا على:

المنهج الوصفي التحليلي: يسمح لنا هذا المنهج باستيعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية حول نمو البنوك التجارية.

أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي نعتمد على منهج دراسة الحالة

6- تقسيمات البحث:

تقتضي الدراسة تقسيم البحث إلى فصلين تسبقها مقدمة وتليها خاتمة البحث.

حيث يتناول الفصل الاول النمو في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها، وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الاول مفاهيم اساسية للنمو في البنوك التجارية والمبحث الثاني يتناول المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو البنوك التجارية أما المبحث الثالث فيتناول الدراسات السابقة للنمو في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها.

وبالنسبة للفصل الثاني فيتضمن الدراسة الميدانية للنمو في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها، وقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ،و المبحث الثاني الدراسة التطبيقية للعوامل المؤثرة على النمو الداخلي للبنوك أما المبحث الثالث فيتضمن الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

وفي الاخير خاتمة البحث التي تتضمن النتائج وأهم التوصيات وآفاق البحث المستخلصة.

7- صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك.
- صعوبة في عدم تجانس البيانات في البنوك.

الفصل الأول

النمو في البنوك التجارية

والعوامل المؤثرة فيها

تمهيد:

تقوم البنوك التجارية بدور هام في الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دور الوسيط المالي وتقديم خدماتها المالية إلى وحدات الفائض والعجز، كما تعتبر وعاء استثمارياً ووسيلة ادخار مهمة للأفراد والشركات، إذ أنها تقدم الخدمات لكافة العملاء وتقدم للمدخرين فرص متنوعة وعديدة لاستثمار أموالهم، إضافة إلى كونها أداة مهمة في منح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان، لذا فإنها تعتبر العصب الرئيس المغذي لمختلف القطاعات الاقتصادية على حد سواء.

المبحث الأول: مفاهيم اساسية للنمو في البنوك التجارية

لا يسعنا في هذا المبحث إلا ان نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن البنوك التجارية إضافة الى الحديث عن اشكال هاته الاخيرة و مؤشرات قياس نموها ومن إجل ذلك نورد الثلاث مطالب التاليين :

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

اعطيت للبنوك التجارية عدة مفاهيم نذكر منها ما يلي:

تعريف 1: هي البنوك التي تعتمد على ودائع الافراد والهيئات بأنواعها المختلفة، سواء كانت تحت الطلب او لأجل او بإشعار، واعادة استثمارها لفترات قصيرة الاجل او تسهيلات ائتمانية، يسهل تحويلها الى نقدية حاضرة.[1]

تعريف 2: يعرف قانون النقد و القرض 10/90، الصادر في 04/14/ 1990 في المادة 114، البنوك التجارية على انها اشخاص معنوية مهمتها الاساسية والعادية اجراء العمليات الموضحة في المواد 110 الى 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الاعمال التي كلفت بها البنوك وهي تحصر فيما يلي:[2]

- العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها.

تعريف 3: تعرف البنوك التجارية ببنوك الودائع وائتمان، وهي عبارة عن مؤسسات ائتمانية ملكيتها عامة او خاصة هدفها هو تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال المتاجرة بالأموال التي تحصل عليها من ودائع الافراد القابلة للسحب او الطلب او بعد اجل قصير.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج تعريف شامل للبنوك التجارية:

البنك هو مؤسسة مالية نقدية، تهدف الى تجميع اموال وودائع للتعامل بها من قبل اشخاص سواء كانوا مستثمرين او افراد عاديين وذلك عن طريق اقراضها وفقا لشروط محددة، فنشاط البنك لا تنتهي مهمته عند هذه العمليات أكثر من ذلك حيث يساهم في الاستثمار في الاوراق المالية اي انه يلعب دور الوسيط بين المتعاملين الاقتصاديين، من هنا نستنتج ان للبنوك اهمية كبيرة في إنعاش اقتصادي بلد ما عن طريق تدعم المشاريع الاستثمارية وبالتالي تنشيط المؤسسات المالية والاقتصاد الوطني ككل.

---

[1] خالد امين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الاسلامية، طرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 21.

[2] قانون النقد والقرض 10/90.

[3] عفيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المعبدي اللاوي، عمان، ،1999 ص 233.

المطلب الثاني: أشكال النمو في البنوك التجارية

1- النمو الداخلي :

أ- **النمو الداخلي:** هو من أحد أهم أشكال النمو في البنوك التجارية ، فهو يعني الإرتفاع في القدرة الإنتاجية الذي ينتج عن طريق إنشاء أو حيازة وسائل إنتاج جديدة، ما يرافقه ارتفاعا في الإنتاج كما رجودة وتنوعا وتوسيعا للنشاط استجابة لنمو الطلب في السوق، وحسب ما جاء في كتابات الإقتصادي Bienaymne" النمو الداخلي للمؤسسة يكون من خلال عدة مستويات وهي:

على المستوى السييري: من خلال مجهودات وقرارات سليمة يتخذها المسيرين بالتوافق مع المساهمين سيتم إتباع نهج معين يحقق رضى الطرفين، أمو أمثل وريح معقول في آن واحد.

على المستوى التنافسي : أي تحقيق هدف الإستحواذ على حصص في سوق المنافسة.

على المستوى المالى : بفضل إنها ع إستراتيجية التنويع في مصادر التمويل، فإرتفاع حجم المؤسسة يحسن من مردوديتها وقدرتها على تمويل إحتياجاتها المالية كما يسهل عليها اللجوء إلى مصادر تمويلية خارجية .

2- النمو الخارجي :

النمو الخارجي: شكل أخر تصبو إليه البنوك التجارية و هو تحقيق نموا خارجيا حيث عزفه الإقتصاديGabrie على أنه يتمثل في كل عمليات السيطرة على الأصول المادية الموجودة مسبقا والمملوكة قانونيا لبنوك أخرى، أو السيطرة على رأس مال لبنوك أخرى مستهدفة و يتم تمويل النمو الخارجي بواسطة ثلاث مصادر ؛

إما بالتمويل الذاتي الناتج من الفوائض المالية المحققة بعد تمويل كل إحتياجات النمو الداخلي.

إما بالإستدانة وذلك بإستخدام السندات المحولة (convertibles) أي تغير وضعية البنوك من دائن إلى مالك جزء من رأس مال بنك مستهدفة.

إما عن طريق مبادلة الأسهم بين البنوك الحائزة وتلك المستهدفة، ويعتبر التمويل الوحيد الذي ينفرد به النمو الخارجيه.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو في البنوك التجارية

إن النمو المالي هو مفهوم متعدد الابعاد وليس من السهل ايجاد تعريف واحد محدد له. الا ان اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا التابعة للامم المتحدة عرفته بانه عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية و نوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفوء فالبنوك التجارية بشكل خاص تقوم بوظائف اساسية في الاقتصاد و التي تتمثل في: تعبئة المدخرات ومنح الائتمان و مراقبة المديرين و ادارة المخاطر و تسهيل عملية التبادل لهذا فان درجة ت قياس النمو في اي دولة يمكن قياسه بواسطة البنوك التجارية بتقديم الوظائف اعلاه بشكل جيد. وان دراسة و تحديد درجة وقياس النمو مهمة جدا لغرض تحديد المساهمة النوعية و

[1] كفاءة الادارة المالية في تحقيق النمو للمؤسسة ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، ص :15-14 .

الكمية للبنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصاد ان عدد و نوع المؤشرات المستخدمة في قياس درجة نمو البنوك التجارية اختلفت من باحث الى اخر عموما يوجد هناك 6مؤشرات استخدمت لهدف قياس النمو في البنوك هذه المؤشرات هي :

1– نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع او الاوسع الى اجمالي الناتج المحليM3 or M2 / GDP .

2– نسبة اجمالي الودائع الىGDP .

3– نسبة اشباه النقود الى GDP .

4– الائتمان الى القطاع الخاص الىGDP .

5– الائتمان الى القطاع الخاص الى اجمالي الائتمان.

6– اصول البنوك التجارية الى اجمالي اصول البنوك التجارية مضافا لها اصول البنك المركزي

المؤشر الاول: استخدم بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للبنمو البنكي كما و على الرغم من اهمية هذا المؤشر و استخدامه الواسع الا انه لا يستطيع اعطاء صورة واضحة عن مدى نمو البنوك التجارية في الدول النامية لان نسبة كبيرة من M2هي عملة خارج البنوك التجارية والتي تعني ان نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية.

لهذا السبب بعض الباحثين اوصوا باستخدام M2بدون العملة في التداول الىGDP كمؤشر للنمو البنكي،

المؤشر الثاني: يعطي واقعية افضل لنمو البنوك لاسيما في الدول النامية اي بمعنى ان المؤشر الثاني يقيس قدرة البنوك على تعبئة الودائع باشكالها المختلفة مثل الودائع تحت الطلب و ودائع التوفير و الودائع الزمنية.

على الرغم من ان المؤشر الثاني يقيس المقدرة الاجمالية للبنوك في جذب المدخرات، .

المؤشر الثالث :يعطي صورة اكثر وضوحا على النمو البنوك التجارية لانه يعكس قدرة البنوك على جذب المدخرات لفترات اطول والتي تعتبر مهمة جدا للبنوك للقيام بمنح قروض لفترات زمنية اطول .

عموما ان المؤشرات الثلاثة الاولى تقيس قدرة البنوك على تعبئة المدخرات المحلية في شكل ودائع. اي واحد من هذه المؤشرات الثلاثة يمكن ان يستخدم كمؤشر للنمو البنوك .

المؤشر الرابع : يقيس مستوى الوساطة المالية ،(نسبة الائتمان الى القطاع الخاص الى GDP) هذا المؤشر استخدم بشكل واسع لقياس نمو البنوك التجارية من خلال منح القروض الى الاستثمارات التي تحقق عوائد عالية .

كما يشير بعض العلماء الى ان "هذا المؤشر يقوم بتقديم تسهيلات و قروض للقطاع الخاص وتسهيل عملية التبادل وتنويع المخاطر." اي زيادة في نسبة الائتمان الى القطاع الخاص الى GDPتعبر عن مدى نمو البنوك التجارية ومدى توسع الخدمات المالية .

المؤشر الخامس: يعكس الية توزيع القروض فيما بين القطاعين العام والخاص .

المؤشر الأخير (الناتج الصافي البنكي) وهو يمثل الفرق بين الفوائد المقبوضة على القروض الممنوحة و الفوائد المدفوعة على القروض المستلمة أي الفرق بين الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة .[1]

[1] عمار خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه كلية الادارة و الاقتصاد– جامعة بغداد قسم الاقتصاد– العراق –، ص:183 – 184 بتصرف .

المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو البنوك التجارية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نمو البنوك التجارية و المتمثلة في العوامل الكلية مثل التضخم _معدل الفائدة _الناتج المحلي _الدين العام الداخلي التي سيتم التركيز عليها في هذا المبحث بإعتبارها أهم العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على نمو البنوك التجارية

المطلب الأول: معدل التضخم

يمثل التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في دولة ما، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك consumer Price index (CPI) والرقم القياسي لأسعار الجملة wholesale Price index (WPI) من أكثر الطرق المستخدمة لقياس المستوى العام للأسعار ولحساب معدل التضخم Rate of inflation الذي يعبر عن معدل نمو او انخفاض مستوى الاسعار من خلال الصيغة التالية:[1]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)في السنة الحالية – الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في السنة الماضية / الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في السنة الحالية * 100

و هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير الاسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم، حيث رأى اصحاب نظرية التضخم بسبب زيادة الطلب ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار زيادة الطلب بنسبة اكبر من زيادة العرض اي ان زيادة الطلب على السلع والخدمات سوف تؤدي بالضرورة الى زيادة المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا النوع من التضخم قد يحدث اما نتيجة لارتفاع الانفاق الحكومي وما يتبعه من زيادة في المعروض النقدي في السوق بنسبة اكبر من المعروض السلعي او بسبب قيام البنوك التجارية بمنح بعض التسهيلات الائتمانية او التوسع في خلق الائتمان.

ان تأثير التضخم على نمو البنوك التجارية قد يكون من الممكن تجنب اثاره السلبية في حال كانت التوقعات والتقديرات لمعدلات التضخم دقيقة، فاذا كانت التوقعات صحيحة فانه يصبح بمقدور البنك الاستجابة بسرعة وتعديل اسعار الفائدة، مما يؤدي الى زيادة سريعة في الايرادات بشكل أكبر من التكاليف وبالتالي إعطاء تأثير ايجابي على عائدات البنك، اما إذا حدث العكس، وكانت التوقعات التضخمية غير صحيحة، ولم يصبح بمقدور البنوك الاستجابة بسرعة وتعديل اسعار الفائدة فان ذلك قد يترك تأثير على نمو البنك.

ومن ناحية اخرى تستطيع البنوك التجارية ان تقلل من الاثار السلبية للتضخم عن طريق التوقع المبكر له والدقة في اتخاذ القرارات ووضع الخطط الاحترازية والالتزام بالسياسات المالية والنقدية للبنك المركزي من خلال ادواته الكمية والنوعية والتي تتمثل بسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني ومعدلات الفائدة وغيرها يضمن تقليل التكاليف وتحقيق عائد مرتفع.[2]

---

[1] مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي، عمان دار وائل للنشر و التوزيع

[2] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، الاقتصاد الكلي، عمان ، الاردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع .

المطلب الثاني: معدل الفائدة

يعرف على انه: المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدام الاموال المقترضة لفترة زمنية محددة، ويأخذه المقترض كإيراد من القروض التي تمنحها بحيث إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن ان يحصل عليه من عملية الاقراض ولذلك يسمى تكلفة الفرصة البديلة.[1]

يعني أيضا: هو العائد على استثمار الأموال لمدة زمنية محددة مقابل تنازل المقرض عن التصرف بأمواله طيلة فترة احتساب العائد والذي غالبا ما يكون سنويا.[2]

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في معدل الفائدة منها غير مباشرة تحددها بعض النظريات ومنها مباشرة تتعلق بالظروف الاقتصادية المحددة بعمليات الادخار والاستثمار فمن النظريات التي فسرت سلوك أسعار الفائدة هي نظريات التوقعات حيث تحدثت عن امكانية تأثر سعر بتوقعات المستثمرين بشان معدلات التضخم في المستقبل ونظرية تفضيل السيولة التي فسرت حركة سعر الفائدة و اشارت الى ان الاوراق المالية طويلة الاجل تدر عائد اعلى مما تحققه الاوراق المالية قصيرة الاجل اما نظرية تجزئة السوق فقد فسرت سعر الفائدة انطلاقا من حقيقة اختلاف اوراق المقرضين والمقترضين من ناحية اجال الاستحقاق وظروف العرض والطلب في الاسواق طويلة وقصيرة الاجل واما بالنسبة للعوامل المباشرة ستؤثر السياسة النقدية على عرض النقد والودائع تحت الطلب من خلال دور السلطة النقدية في تحديد حجم النقد في السوق فكلما زاد نمو العرض النقدي كلما انخفض مستوى سعر الفائدة والعكس صحيح، كما تؤثر السياسة المالية على سعر الفائدة فزيادة حجمي الدين العام للدولة نتيجة لسياستها الاتفاقية يجرها على الاقتراض من البنوك وهذا يؤدي الى زيادة سعر الفائدة، ايضا يؤثر مستوى النشاط الاقتصادي في سعر الفائدة ،حيث ان ازدياد النشاط الاقتصادي يؤدي الى ارتفاع الطلب على الاموال وهذا يؤدي الى ارتفاع هيكل اسعار الفائدة خاصة عندما يرافق ذلك ارتفاع بالتضخم وعرض النقد ويحدث العكس في حالة انخفاض النشاط الاقتصادي.[3]

تأثير الزيادة في معدلات الفائدة على نمو البنوك تعتمد على قرارات البنك نفسه، بالنسبة للقروض او الاوراق المالية التي يرغب بشرائها، فأسعار الفائدة على القروض عادة ما تكون اعلى من اسعار الفائدة على الاوراق المالية في وقت ارتفاع معدلات الفائدة لذا فان البنوك ستلجأ للقروض لكسب عائدات اعلى بدلا من الاوراق المالية.

---

[1] عيجولي خالد، فعالية تخفيض اسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الاسواق المالية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية.

[2] محمد البشر بن عمر، أثر المتغيرات المالية والاقتصادية على اسعار الاسهم، حالة بورصة الاردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص 16.

[3] رياض رؤوف، عمر انيس، عواد حمود، تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الاخرى على كفاءة الاداء المصرفي، حالة تطبيقية، ص 93 و108.

المطلب الثالث: الناتج المحلي

التعريف الأول: الناتج المحلي يعرف الناتج المحلي على انه كل السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، بحيث يحتوي على قيمة السلع المنتجة مثل المنازل او قيمة الخدمات الطيران.[1]

التعريف الثاني: الناتج المحلي هو عبارة عن كمية او قيمة السلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد ام من الاجانب وهذا يعني ان الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد.[2]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف الناتج المحلي هو كل السلع والخدمات المنتجة بلد ما خلال فترة زمنية محددة، عادة تكون سنة ويتم حساب الناتج المحلي من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي = الناتج القومي – صافي مدفوعات الدخل من الخارج

وقد يكون للناتج المحلي اثرين على نمو البنوك اما ايجابي او سلبي، ففي حالة نمو الناتج المحلي بشكل ايجابي فان الطلب على الائتمان سوف يرتفع نظرا لطبيعة دورة الاعمال التجارية التي يزداد فيها الطلب على الائتمان في حالة الازدهار الاقتصادي مما يولد عوائد مرتفعة للبنوك وعلى العكس من ذلك في حالت انخفاض نمو الناتج المحلي فان الطلب على الائتمان سوف ينخفض نتيجة لحالة الركود الاقتصادي وبالتالي تأثيره السلبي على نمو البنوك.

المطلب الرابع: الدين العام الداخلي للحكومة

الدين العام الداخلي هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الافراد الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل الدولة وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة بسداد أصل الدين والفوائد المستحقة عنه وفقا لعقد الدين.[3]

وايضا هو ما تحصل عليه الدولة من اشخاص طبيعيين او معنويين مقيمين في اقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا وطنيين او أجانب.[4]

من خلال هذه التعاريف نجد ان من اهم خصائص الدين العام الداخلي ما يلي:

يطلق على الديون الداخلية الديون الوطنية حيث يكتتب فيها من طرف المواطنين او المقيمين على اقليم الدولة، سواء كانوا اشخاص طبيعيين او معنويين فالسوق الداخلي هو الذي يغطي هذا الدين.

الديون التي تصدرها الدولة داخل حدودها الاقليمية لا تزيد عمليا في الثروة القومية ولا في رصيد الدولة من العملة الاجنبية خلافا للديون الخارجية.[5]

---

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 35.

[2] محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ط1، ص 83.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية بيروت، 1997، ص 39.

[4] محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 79.

[5] نفس المرجع السابق، ص 79.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للنمو في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

1- دراسة مزارشي فتيحة :[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر السياسة النقدية على معدل تضخم في الجزائر للفترة 2015/1990 ، بالإعتماد على أداة حديثة متمثلة في نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة في المدى القصير و الطويل ، و دارسة السببية بين المتغيرات .

و توصلت الدراسة إلى السياسة النقدية أثر إيجابي ضعيف نسبيا على معدل تضخم في الجزائر .

2- دراسة نيد صفاء – عمري ريمة:[2]

نهدف من خلال هذه الدراسة الى قياس اثر معدل الفائدة على نمو الودائع البنكية في الجزائر الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2019 ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) وتم استخدام الودائع لأجل كمتغير تابع ومعدل الفائدة كمتغير مستقل بالإضافة الى معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي كمتغير بين وسطين وفي اطار تحليل البيانات توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وهو ما اثبته اختبار التكامل المتزامن ووجود علاقة ايجابية ومعنوية في المدى الطويل والقصير بين معدل الفائدة والودائع لأجل.

3- دراسة ماسيف إبراهيم و بوبكر عادل:[3]

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك و المتمثلة في متغيرات الداخلية للبنك و المتغيرات الاقتصادية.

تم إجراء هذه الدراسة على قطاع البنكي الجزائري ، حيث تم اختيار عينة تضم 5 بنوك عمومية و 6 بنوك خاصة خلال الفترة الممتدة 2008إلى2017 و عن طرق دراسة قياسية باستخدام نموج الإنحدار الخطي المتعدد تم التوصل الى أن السيولة و نوعية القروض لهما علاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية ، أما حجم البنك و الناتج الداخلي الخام لهما علاقة سلبية ، اما كفاية رأسمال و جودة التسيير و التضخم فليس لديهم أي علاقة .

4- دراسة عبد الباقي بضياف ، بوبكر شماخي ، عائشة بخالد:[4]

تهدف هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على الاداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر و المتمثلة في البنك الوطني الجزائري ، بنك الخليج الجزائر و بنك المؤسسة سوسيتي جنيرال في الفترة الممتدة 2009 إلى 2016 و ذلك من خلال بنك نموذج لقياس العلاقة من المتغيرات المستقلة (كفاية رأسمال ، السيولة النقدية ، سعر الصرف) و المتغير التابع (

---

[1] معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ardl للفترة 1990- 2015 .

[2] الودائع البنكية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2019) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ardl)

[3] محددات الاداء المالي للبنوك دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الجزائرية 2008 -2017 .

[4] محددات العوامل المؤثرة على الاداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة (2009-2016).

العائد على حقوق المالكية) بإستخدام نماذج بانل و ذلك من أجل تبيين طبيعة و قوة العلاقة المراد قياسها ، بالإضافة إلى إظهار العوامل الاكثر تفسيرا للإداء المالي .

وقد اظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الاداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر تتمثل في سعر الصرف ، كما توصلنا إلى السيولة النقدية و كفاية رأسمال غير مؤثرتين على الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة .

5- دراسة تهتان مراد و شروقي زين الدين .[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية (السيولة ، القروض ، المديونية ، حقوق الملكية ، حجم البنوك ، مصاريف الإستغلال العامة) على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، و لتحقيق ذلك تم تطبيق نماذج (PANEL DATA) على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011) ، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها :

- تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية احصائيا بين نسبة الحقوق الملكية الى الاجمالي الاصول ، حجم البنك (الاجمالي الاصول) و معدل العائد الاجمالي الموجودات (ROA).

المطلب الثاني: دراسات باللغة اجنبية

1- Zawadi Ally :[2]

تبحث هذه الدراسة في آثار العوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي والبنك على ربحية البنوك في تنزانيا. تم استخدام نموذج انحدار التأثيرات الثابتة على لوحة بيانات تم الحصول عليها من 23 بنكا من 2009 إلى 2013. تظهر النتائج التجريبية أن العوامل الخاصة بالبنك (التي تتأثر بالإدارة على مستوى البنك) تؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك في تنزانيا. ومع ذلك، لا، لا يبدو أن عوامل الاقتصاد الكلي تؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك. يمكن القول إن أداء الربحية للبنوك في تنزانيا يتأثر بشكل أساسي بقرارات الإدارة، في حين أن عوامل الاقتصاد الكلي لها مساهمة ضئيلة. وبالتالي، يجب على إدارة البنك أن تدير بكفاءة العوامل المتعلقة بقرارات الإدارة الخاصة بها من أجل حماية الفائدة طويلة المدى لجني الأرباح.

2- Brahim mansouri et said afroukh[3]

تقترح هذه الورقة دراسة محددات ربحية البنوك بالمغرب ، يتم قياس تلك الربحية باستخدام مؤشرين مختلفين و لكنهما متكاملين بدراسة الربحية و هوامش الفائدة ، تتكون محددات الربحية المختارة و التي تتوافق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات التجريبية الاخيرة من متغيرات تنظيمية و عوامل الاقتصاد الكلي (عوامل خارجية) و متغيرات مالية كمية يتضمن المنهج الاقتصادي المستخدم تحليل لوحة البيانات بالاعتماد على عينة تمت ملاحظتها في خمس بنوك رئيسية و بشكل عام فأن نتائج

---

[1] العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)

[2] Comparative analysis of financial performance of commercial banks in tanzania

[3] ابراهيم منصوري و سعيد ، ربحية البنوك و محدداته ، حالة المغرب la ratabiliy des banques et ses cas du maroc . february 2009 determinants

تجريبية التي صدرت من هذه التحليل تتفق مع الرؤاية 2006 بالمغرب في الفترة 1993 النظرية و لكن النتائج الاخرى تخالف التنبؤات النظرية الاقتصادية فما يتعلق بتفاصيل الهيكل النظام المالي و المصرفي بالمغرب و الاقتصاد القومي بشكل وعام .

3- دراسة (Bilal ,muhammad , saeed ,asif,gull ammar and akram,toquer).[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير المحددات الداخلية الرئيسية للبنك (الودائع إلى الأصول، حجم البنك، نسبة رأس المال، صافي هامش الفائدة والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض) و عوامل الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو الصناعة) على ربحية البنوك التجارية في باكستان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط والانحدار لمعرفة إن كان التأثير كبير أو ضئيل للمتغيرات المستقلة على التابعة.

وخلصت الدراسة إلى أن حجم البنك، صافي هامش الفائدة ومعدل الصناعة لها تأثير إيجابي ما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتأثير سلبي لكل من القروض المتعثرة إلى كوكي روض والتضخم على العائد على الأصول، أما نسبة رأس المال فكان لها تأثير إيجابي و العائد على حقوق الملكية

4- دراسة (Weersaingle,V.E.I.W ,Tissa Ravinda) .[2]

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير المحددات الخاصة بالبنك ومتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك التجارية في سريلانكا خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١، وقد تم جمع بيانات ربع سنوية من جميع البنوك التجارية العاملة في سريلانكا، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج Views - الدراسة التأثير بين المتغيرات، وتم استخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمقاييس للربحية

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم البنك والسيولة وكفاءة تكاليف التشغيل على ربحية البنوك التجارية في سريلانكا، إضافة إلى وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة والعائد على الأصول (ROA)، بينما وجدت أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر بشكل كبير على الربحية لكن له علاقة إيجابية مع العائد على الأصول (ROA).

5- دراسة .) Abdul Jamal ,amer ,abdul karim, and hamidi,masyhuri).[3]

هدفت الدراسة إلى التحقق من إمكانية عوامل الاقتصاد الكلي في التأثير على ربحية البنوك التجارية المحلية والأجنبية في ماليزيا، ولهذا الغرض تم استخدام بيانات 16 بنك تجاري وتم اختبار البيانات باستخدام تقنية الانحدار خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١، ولتحديد الاختلاف في المحددات الخارجية بين البنوك المحلية والأجنبية تم جمع العينات ثم تقسيمها وفقا لملكيتها مما أدى إلى عينتين ٨ بنوك محلية و٨ بنوك أجنبية.

---

[1] infuence of bank specific and macroeconomic factors on profitabiliy of commercial banks : a case study of pakistan.

[2] Determinants of profitability of commercial and perera banks in srilanka.

[3] Determinants of commercial banks return on asset : panel evidence form malaysia.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و دراسات أجنبية

من خلال الإطلاع و أخذ لمحة عن بعض الدراسات السابقة لاحظت وجود نقاط إتفاق و إختلاف مقارنة بالدراسة الحالية حيث.

أغلب هذه الدراسات تتفق في دراسة المتغيرات الأقتصادية الكلية الأكثر شيوعا ألا وهي (معدل التضخم،الناتج المحلي،معدل الفائدة، الدين الداخلي العام) كما كان إتفاقها في إستخدام منهج بحث واحد حيث اعتمدت هذه الدراسات على المناهج التالية: المنهج التحليلي و المنهج القياسي

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أغلب الدراسات السابقة اقتصرت على دراسة أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية ،بينما تميزت هذه الدراسة بدراسة المتغيرات الاقتصادية الأربع معا(معدل التضخم ،معدل الفائدة،الناتج المحلي، الدين الداخلي العام) وكان الإرتكاز الأكبر في توضيح و إبراز أثر المتغيرات الأقتصادية الكلية على نمو البنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل فقد حاولنا التطرق الى المفاهيم الاساسية للنمو في البنوك التجارية و العوامل المؤثرة فيها و اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية عليها وخلاصتنا ان النمو في البنوك التجارية يعتمد على تحويل الودائع إلى اصول مالية وأن معدل التضخم و الفائدة و معدل الناتج المحلي والدين العام الداخلي هي عبارة عن متغيرات ذات أهمية بالغة على الصعيد المالي

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية للنمو في البنوك التجارية و العوامل المؤثرة فيها

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو البنوك التجارية ، فبعد الإنتهاء من الجانب النظري في عرض المفاهيم الاساسية المتعلقة بكل من البنوك التجارية و أشكال النمو و مؤشرات قياس النمو وكل من متغيرات اقتصادية الكلية الأربع (معدل التضخم و معدل الفائدة، ناتج محلي، و الدين الداخلي العام.

سيتم في هذا الفصل الإجابة عن الاشكالية المطروحة وهذا من خلال تبني مجموعة من البنوك الناشطة في الجزائر من أجل دراس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الداخلي للبنوك و هذا بإستخدام الاساليب و البرامج الاحصائية و تحليل نماذج panel لدراسة التأثير بين المتغيرات المدروسة.

يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث هما:

- **المبحث الأول**: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
- **المبحث الثاني** : دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على النمو الداخلي للبنوك
- **المبحث الثالث**: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض خطوات الدراسة وكذلك عينة ومجتمع الدراسة، بالإضافة إلى الأدوات والنماذج المستخدمة وذلك من أجل الاستعانة بها في التحليل ومن ثم الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

المطلب الأول: خطوات الدراسة

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة فقد قمنا بإتباع الخطوات التالية:

- جمع البيانات المالية من خلال قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)والمتوفرة في التقارير المالية السنوية الموجودة في المواقع الخاصة بكل بنك للعينة المختارة للدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011إلى2020؛
- استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة المذكورة من خلال البيانات المالية للبنوك، لاستخدامها في عملية التحليل المالي ؛
- تفريغ نتائج النسب المالية المستخدمة بواسطة برنامج Excel 07 على البرنامج Eviews09 .

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر وذلك خلال الفترة من 2011إلى 2020، ونظرا لعدم توفر البيانات الكافية لبعض البنوك التي انتقاءها خلال هذه الفترة، اختيار عينة منها مكون من ثلاث بنوك تجارية (البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي المؤسسة العربية المصرفية بالجزائر) وبالتالي سنقوم بتقديم البنوك عينة الدراسة:

الجدول رقم(2-1) عرض للبنوك التجارية عينة الدراسة

البنك	اسم المختصر	تقديم البنك
البنك الوطني الجزائري	BNA	أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13جوان 1966 برأس مال قدره 20مليون دينار جزائري لسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية، وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي ويقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أم زراعية بالإضافة إلى العمليات البنكية التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية.
بنك الجزائر الخارجي	BEA	تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر1967 وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي يقوم بمهمتين أساسيتين : الأولى خاصة بالودائع والإقراض الثانية خاصة بالتجارة الخارجية ، وبإمكان هذا البنك أن يتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج التي تتمثل بالدرجة الأولى في منح الاعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين.

المؤسسة العربية المصرفية بالجزائر	ABC	تأسس بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية) في البحرين سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر(17) دولة منها دول الخليج و شمال إفريقيا و الشرق الاوسط و اوروبا و الامريكيتين و أسيا . إن أسهم بنك abc مسجلة في البورصة مع مساهمين من المؤسسات الاستثمارية مثل البنك المركزي الليبي و هيئة استثمار الكويتية . تستجيب رغبة المجمع لإحتياجات المختلفة لسوق الجزائري و تتجسد من خلال انشاء مكتب تمثيلي في عام 1995 ما مكنة بنك abc (المؤسسة مصرفية عربية) من تطوير و تعزيز روابط التعاون مع مؤسسات المالية الجزائرية . و نظر لتنامي إهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري فقد تحول المكتب التمثيلي الى بنك كامل في ديسمبر 1998 بقرار من مجلس النقد و القرض في 24سبتمبر1998 و هكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية–التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر و التي اصبحت بالفعل اول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر بدأ نشاطه في 02ديسمبر1998 مع إفتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رايس.

المصدر :سعدون عائشة، ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الأجنبية الخاصة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، إدارة أعمال ،جامعة البويرة 2014 ، ص :114-118.

المطلب الثالث :الأدوات و النماذج المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها استخدام مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في متغيرات الدراسة، ومصادر جمع البيانات، بالإضافة إلى نماذج المعتمدة في هذه الدراسة.

1_ :تحديد متغيرات الدراسة

1_1المتغيرات التابعة

الجدول رقم(2–2) يوضح المتغيرات التابعة للدراسة وطرق حسابها

المؤشر	رمز المؤشر	النسب
معدل النمو الداخلي	**TC**	

المصدر: من إعداد الطالبة

2_1: المتغيرات المستقلة

سوف تعتمد هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على النمو الداخلي للبنوك التجارية وفيما يلي أهم تلك العوامل والتي تمثل متغيرات الدراسة:

الجدول رقم :(2–3):يوضح المتغيرات المستقلة للدراسة وطرق حسابها

المؤشر	رمز المؤشر	النسب
معدل التضخم	INF	الرقم القياسي لأسعار (CPI) في السنة الحالية – الرقم القياسي لأسعار المستهلك (cpi) في السنة الماضية/ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الحالية ×100
معدل الفائدة	TL	سعر الفائدة الخالي من المخاطرة +علاوة التضخم + علاوة عدم السداد + علاوة السيولة + علاوة مخاطر الإئتمان
الناتج المحلي	PL	الناتج القومي – صافي مدفوعات الدخل من الخارج
الدين الداخلي العام	DETTE	الدين الحكومي / النتاج المحلي الإجمالي

المصدر:من إعداد الطالبة

3_1 :مصادر جمع البيانات

سنعتمد في هذا البحث على جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة على البيانات الثانوية والمتمثلة بشكل أساسي بالقوائم المالية للبنوك التجارية والمنشورة في التقارير المالية السنوية عبر الموقع الالكتروني الخاص بكل بنك عينة الدراسة، بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

2_النماذج المعتمدة في الدراسة (Panel data)

من أجل الإجابة عن إشكاليات وفرضيات الخاصة بالدراسة الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة، وهذا بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وكذلك من اجل اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة، وبيان نتائج هذا الاختبار والتي تحقق الهدف العام لهذه الدراسة، وذلك عن طريق استخدام نماذج بانل ويتمثل في :

2_1 مدخل نموذج بانل

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت .

فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية) شركات أو دول (عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة ،إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية ، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي. [26]

2_2 أشكال الرئيسية لبانل :[27]

- **نموذج الانحدار التجميعي Pooled Régression Model**: يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي بهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر.

- **نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model**:في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية في المجموعات كالبنوك أو الفترة الزمنية مثلا(2010، 2011 و2012) أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد(n−1) لتمثل المجموعات المقطعية وعدد(t−1) لتمثل السنوات.

_**نموذج الآثار العشوائيةRandom Effects Model**:يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

[1] بدراوي شهيناز، **تاثير انظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2015،ص201

. فاطمة بن شنة ،**إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2017،ص:86.[27]

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على النمو الداخلي للبنوك

في هذا الجزء سنحاول قياس علاقة الأثر بين معدل النمو الداخلي ممثلا بالناتج الصافي البنكي و متغيرات المحيط المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائر خلال الفترة (2011-2020) وذلك باستفادة من الأدوات الإحصائية ،حيث ويكون لدينا ثلاث خيارات في استخدام البيانات :

1 _ **على شكل سلاسل زمنية** : نقوم بدراسة لكل بنك على حدا خلال الفترة الزمنية (2011-2020)

2 _ **على شكل بيانات مقطعية** : نقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات في سنة واحدة لكل البنوك .

3 _ **على شكل بيانات مقطعية و زمنية (طولية) panel** : أن تدرس العلاقة في فترة (2011-2020) لكل البنوك و هنا نستخدم المؤشرين الزمني و المقطعي (البنوك) وهي الأفضل من حيث الخيارات المتاحة لأنها :

- تمكننا من استخدام معلومات أكثر من البيانات في قياس العلاقة وعليه درجة ذات جودة أكثر و كفاءة اكبر في تفسير العلاقة
- تقيس لدينا التأثيرات الخاصة بكل بنك.

المطلب الأول : الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

قبل نمذجة العلاقة بين معدل النمو و المتغيرات المحيط المالي المتمثلة في معدل التضخم والناتج المحلي و الدين العام الداخلي و معدل الفائدة نتطرق إلى دراسة المؤشرات الوصفية لهاته المتغيرات ونوع العلاقة الممكن تقديرها بينهما

الجدول رقم (2-4) : يوضح المتغيرات الإحصائية الوصفية

	TC	DETTE	INF	PL	TI
Mean	0.102333	22.20167	4.499000	1.810000	5.543000
Median	0.095000	14.88500	4.395000	2.850000	7.225000
Maximum	0.350000	51.32000	8.890000	3.800000	15.45000
Minimum	-0.240000	0.000000	1.950000	-5.100000	-8.650000
Std. Dev.	0.134079	16.92665	2.010910	2.559546	6.909807
Skewness	-0.240970	0.576255	0.794568	-1.928598	-0.458260
Kurtosis	3.098605	1.792641	2.982882	5.788645	2.702106
Jarque-Bera	0.302486	3.482493	3.157054	28.31814	1.160938
Probability	0.859639	0.175302	0.206279	0.000001	0.559636
Sum	3.070000	666.0500	134.9700	54.30000	166.2900
Sum Sq. Dev.	0.521337	8308.833	117.2691	189.9870	1384.618
Observations	30	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 01

من خلال الجدول أعلاه يمكن قراءة ما يلي :

- **معدل سعر الفائدة** هو5.543000 حيث تتراوح القيم بين 15.45000 كنسبة عليا و 8.650000- كنسبة دنيا و كانت نصف قيم المتغير أكبر من 7.225000 أي نصف البنوك كان معدل الفائدة لديهما أعلى من هذه النسبة و نصف البنوك كان معدل الفائدة لديهما أقل من هذه النسبة وهذا دليل على اختلاف معدل الفائدة من بنك لأخر
- الدين العام الداخلي هو22.20167 حيث تتراوح القيم بين51.32000 كمعدل أقصى و 0.000000 كمعدل أدنى و كانت نصف قيم المتغير أكبر من 14.88500 و نصف قيم المتغير أدنى من هاته القيمة.
- معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري هو 4.499000 حيث تتراوح القيم بين4.395000 كأعلى معدل و 1.950000 كأدنى معدل و كانت نصف معدلات المتغير أكبر من 4.395000 و هي تدل على اختلاف في معدلات التضخم خلال سنوات الدراسة ، أي أن الاقتصاد الجزائري تعرض لحالات توسع و بعدها تعرض لحالة انكماش خلال سنوات الدراسة.
- معدل قيم الناتج المحلي هو 1.810000 حيث تتراوح القيم ين 3.800000 كقيمة عليا و - 5.100000كقيمة دنيا و كانت نصف قيم المتغير أكبر من 2.850000 و النصف الآخر أدنى من هاته القيمة.

ويمكن تمثيل تطور المتغيرات بالشكل التالي:

الشكل رقم(2-1) : يوضح متغيرات الدراسة

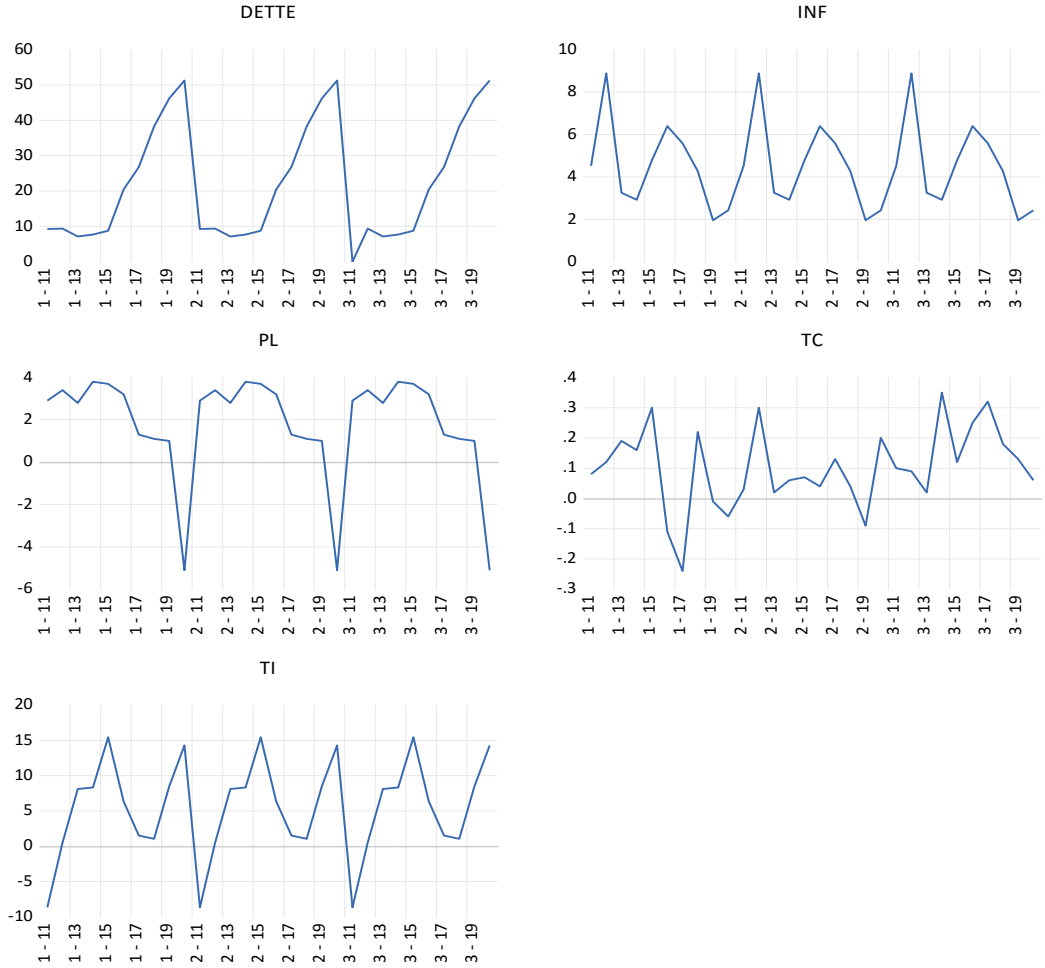

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم01

الجدول رقم(2–5) : يوضح مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/13/22 Time: 00:47
Sample: 2011 2020
Included observations: 30

Correlation Probability	TC	DETTE	INF	PL	TI
TC	1.000000 -----				
DETTE	-0.217497 0.2483	1.000000 -----			
INF	0.149952 0.4290	-0.433204 0.0168	1.000000 -----		
PL	0.176071 0.3520	-0.821766 0.0000	0.438877 0.0153	1.000000 -----	
TI	0.023705 0.9010	0.277464 0.1377	-0.407973 0.0252	-0.311072 0.0943	1.000000 -----

بالنسبة لمتغيرة معدل الفائدة: لدينا من خلال القيمة الإجمالية g = 0.9010 أكبر من 0.05 وعليه لا نقبل فرضية وجود دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين متغير معدل الفائدة ممثلة و معدل النمو أثناء فترة الدراسة أي لا يوجد ارتباط خطي بسيط بينهما.

بالنسبة لمتغيرة التضخم :كما لدينا من خلال الجدول القيمة الإجمالية g = 0.4290 أكبر من 0.05 وعليه لا نقبل فرضية وجود دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين متغير معدل التضخم و معدل النمو أثناء فترة الدراسة أي لا يوجد ارتباط خطي بسيط بينهما أي لا يوجد ارتباط خطي بسيط بينهما

بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي :كما لدينا من خلال الجدول القيمة الإجمالية g = 0.3520 أكبر من 0.05 وعليه لا نقبل فرضية وجود دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين متغير الناتج المحلي و معدل النمو أثناء فترة الدراسة أي لا يوجد ارتباط خطي بسيط بينهما .

بالنسبة لمتغير البدين الداخلي العام: ا لدينا من خلال الجدول القيمة الإجمالية g = 0.2483 أكبر من 0.05 وعليه لا نقبل فرضية وجود دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين متغير الدين الداخلي العام و معدل النمو أثناء فترة الدراسة أي لا يوجد ارتباط خطي بسيط بينهما .

الشكل رقم(2-2) : يمثل التمثيل النطي لمتغيرات الدراسة

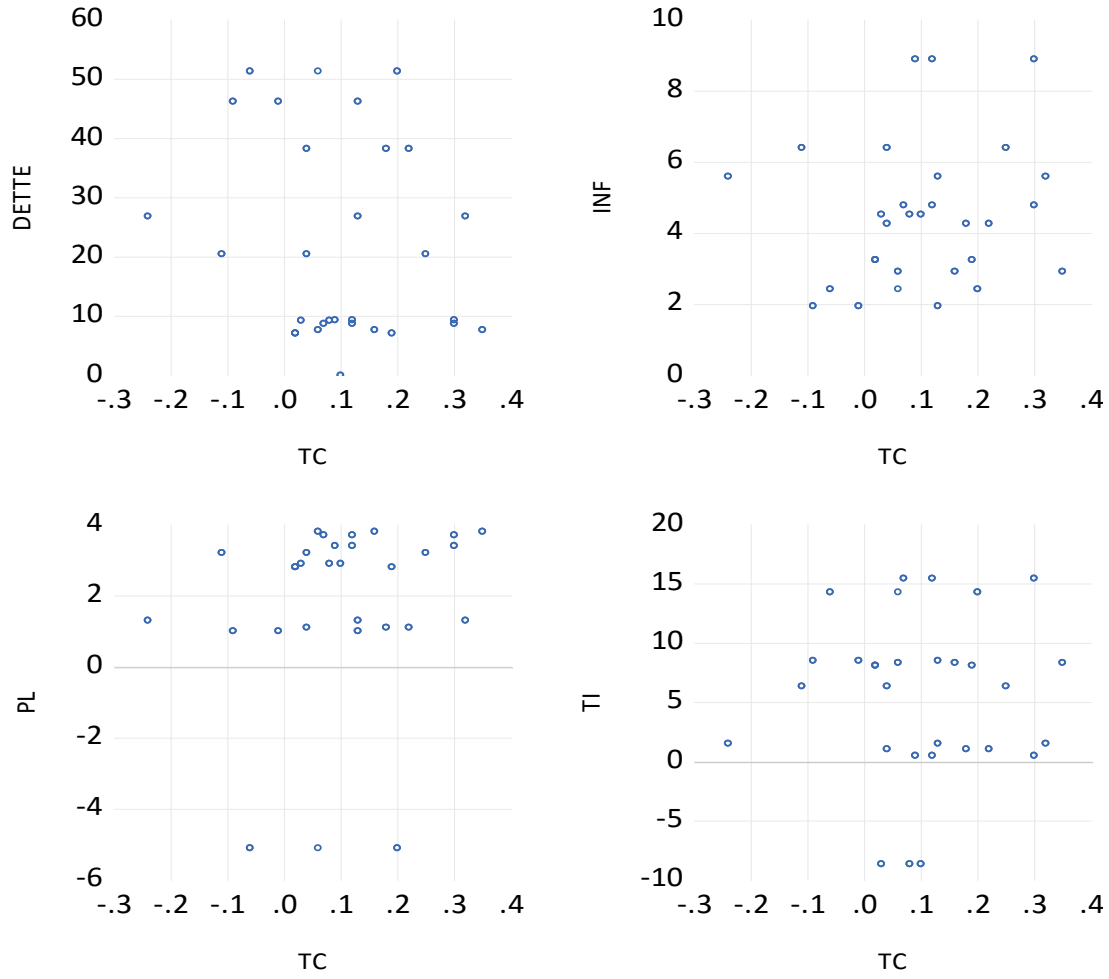

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم01

نلاحظ من خلال الشكل أن النقاط الممثلة بالإحداثيات لا تأخذ سحابة خط مستقيم مما وضح عدم إمكانية تقدير علاقة خطية المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

البمحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

المطلب الأول: المفاضلة بين النماذج

تقترح بيانات panel تقدير العلاقة بين المتغيرات وفق ثلاث صيغ ، تختلف باختلاف تفسيرها للعلاقة المدروسة بين البنوك

البنوك 3 1

الزمن 1 10

$$FPit = ai + \beta RI\ it + £ij$$

أولا : تقدير النموذج التجميعي للنمو الداخلي

هنا نفترض وجود علاقة واحدة ثابتة بين كل البنوك ونقترح معادلة الانحدار الخطي لمتغيرات لدراسة من الشكل التالي :

$$FPit = a + \beta RI\ ij$$

يكون هذا النموذج صالح عندما تكون البنوك نفس السلوك في العلاقة المدروسة ، ونقدر المعادلة بواسطة طريقة المربعات الصغرى للبيانات مجمعة وكأنها بنك واحدة .

الجدول رقم(2–6) : النموذج التجميعي للعلاقة المدروسة

Dependent Variable: TC
Method: Panel Least Squares
Date: 13/06/22 Time: 00:47
Sample: 2011 2020
Periods included:10
Cross-sections included: 03
Total panel (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.26346	58.46155	0.178067	0.3648
INF	6.548552	1.452155	0.254895	0.4333
DETTE	7.549898	9.545665	0.076745	0.9390
PL	0.014142	0.001137	-0.124913	0.9009
TI	13.46586	95.28371	0.246274	0.8061

Root MSE	496.9658	R-squared	0.124545
Mean dependent var	59.34944	Adjusted R-squared	0.054863
S.D. dependent var	580.7797	S.E. of regression	593.6929
Akaike info criterion	15.66455	Sum squared resid	25960053
Schwarz criterion	15.80343	Log likelihood	635.9049
Hannan-Quinn criter.	12.75856	F-statistic	0.0022
Durbin-Watson stat	1.257274	Prob(F-statistic)	0.876495

المصدر من اعداد الطالبين بناء على الملحق رقم01

يبين الجدول مخرجات تقدير الصيغة التجميعية للعوامل المؤثرة على النمو الداخلي للبنوك التجارية

ثانيا : نموذج التأثيرات الثابتة FEM لمعدل النمو.

في هذه الصيغة نضع في الاعتبار الاختلافات الفردية لكل بنك و الثابتة عبر الزمن من شأنها التأثير على عوائد الأسهم بحيث نميز ببينها في الحد الثابت لكل بنك في حين نعين الميل الثابت بين االبنوك وتكون المعادلة في الشكل التالي :

$$FPit = ai + BRI\ it + Uit$$

$$I=1\ldots\ldots3$$

$$T= 1\ldots\ldots10$$

نلاحظ انه من خلال هذا الافتراض نقدر03 معدلات للعلاقة المدروسة (بعدد البنوك) ويختلف باختلاف الحد الثابت (بينما ميل العلاقة ثابت) تمثل ثابت الاختلاف في قيمة المتغير التابع (معدل النمو) التلقائي الناتج عن الاختلاف بين البنوك و الثانية عبر الزمن مثل (حجم المؤسسة ، أسلوب الإدارة ، القطاع) ونستخدم في تقدير هذه المعادلة نموذج التأثيرات الثابتة ، طريقة المربعات الصغرى بالمتغيرات الوهمية (LSDV) والذي أعطى النتائج التالية :

الجدول رقم(2-7) -النموذج التأثيرات الثابتة FEM

Dependent Variable: TC
Method: Panel Least Squares
Date: 13/06/22 Time: 00:47
Sample: 2011 2020
Periods included:10
Cross-sections included: 03
Total panel (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41.07885	75.30000	0.757160	0.7513
INF	1.215447	2.458777	0.089548	0.8495
DETTE	2.548877	1.547877	0.022037	0.5825
PL	0.000246	0.041541	0.245558	0.9392
TI	36.61742	25485877	0.368883	0.6197

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	546.7540	R-squared	0.223782
Mean dependent var	59.34944	Adjusted R-squared	0.069518
S.D. dependent var	580.7797	S.E. of regression	4954.9856
Akaike info criterion	15.75699	Sum squared resid	26904594
Schwarz criterion	16.14585	Log likelihood	695.0644
Hannan-Quinn criter.	15.91380	F-statistic	0.676984
Durbin-Watson stat	2.503678	Prob(F-statistic)	0.779308

المصدر من اعداد الطالبين بناء على الملحق رقم01

تبين هذه العلاقة الأثر الموجب للمتغيرات المستقلة المدروسة على معدل النمو وتفسر. 22.37% من التغيرات الإجمالية لمعدل النمو.

الجدول رقم(2–8) – النموذج التأثيرات العشوائية REM

Dependent Variable: TC
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 13/06/22 Time: 00:47
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51.22945	87.60263	0.710360	0.7788
INF	4.021555	2.0021517	0.218486	0.0221
DETTE	4.215478	1.07E-08	0.045024	0.5468
PL	0.000163	0.001163	0.139840	0.6111
TI	27.15174	97.59160	0.278218	0.0006

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	162.2281	0.0092
Idiosyncratic random	594.9856	0.8308

Weighted Statistics

Root MSE	565.1810	R-squared	0.551215
Mean dependent var	45.93855	Adjusted R-squared	0.470441
S.D. dependent var	568.8059	S.E. of regression	581.5664
Sum squared resid	6648656	F-statistic	0.034311
Durbin-Watson stat	1882245	Prob(F-statistic)	0.000004

Unweighted Statistics

R-squared	0.551215	Mean dependent var	31.34944
Sum squared resid	18885454	Durbin-Watson stat	1.246732

المصدر من اعداد الطالبين بناء على الملحق رقم01

المطلب الثاني– اختبارات التفضيل بين النماذج المقدرة للعلاقة

في هذا الجانب نحاول اختيار الصيغة الأحسن من بين النماذج الثلاثة السابقة من خلال الاختبارين التاليين :

اختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرات:

- **اختبار Lagrange**

إذ كانت :LM عند مستوى معنوية اقل من 0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل:H1

H0 نقبل نموذج الانحدار التجميعي.

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية

الجدول رقم(2–9) يوضح مضاعف لاغرونج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	20.43780 (0.0000)	0.077376 (0.7688)	20.33388 (0.0000)
Honda	7.359119 (0.0000)	-0.293899 (0.6156)	4.288709 (0.0000)
King-Wu	7.3000049 (0.0000)	-0.293899 (0.6156)	4.688576 (0.0000)
Standardized Honda	7.911233 (0.0000)	0.123426 (0.4509)	1.659946 (0.0485)
Standardized King-Wu	7.951273 (0.0000)	0.123426 (0.4509)	2.129910 (0.0166)
Gourieroux, et al.	--	--	20.43750 (0.0000)

المصدر من اعداد الطالبين بناء على الملحق رقم01

نلاحظ من الجدول رقم أن احتمال الخطأ Breusch–Pagan يساوي 0.000أقل من 0.05 وعلية نرفض H0 و نقبل1 H أي أن النموذج الملائم هو إما النموذج الثابت أو العشوائي.

اختبار HAUSMAN

نستخدم اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت وتعطى فرضياته كما يلي:

H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم(2–10) يوضح اختبارHAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	2	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.

Cross-section random effects test comparisons:

المصدر من اعداد الطالبين بناء على الملحق رقم01

نلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمال تساوي 1.0000أكبر من 0.05 أي أننا نرفضH1 و نقبل H0 أي النموذج العشوائي لأنه أكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى.

المطلب الثالث:تفسير نتائج الدراسة

أ. معنوية المعالم المقدرة التمويل الذاتي:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0.0221 \leq 0,05$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H0 ونقبل H1 أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5.%، المعنوية الإحصائيةα_2 المعبرة عن الاستثمار.

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار$0.5468 \leq 0,05$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H1 ونقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5 .% المعنوية الإحصائية α_3 المعبرة عن السيولة.

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0.9392 \leq 0,050$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H1 ونقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5 .% المعنوية الإحصائية α_4 المعبرة عن الربحية

$$\begin{cases} H_0: \alpha_4 = 0 \\ H_1: \alpha_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0,050>0.0006 (مستوى المعنوية) ومنه نقبل H1 ونرفض H0 أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية .%.5

ب. المعنوية الكلية للنموذج :

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1 aumois(\alpha_j \neq 0) \forall_j = 1.2.3 \end{cases}$$

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار brob(F.stastic)> 0.000004

و منه نرفضH0 ، ونقبلH1 ، بمعنى انه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة وبقيمة مستوى معنوية 5%.

: ت. جودة التوفيق

يمكن أن نلاحظ جودة التوفيق مقبولة للمعادلة المقترحة من خلال قيمة معامل التحديد الذي يساوي 0.551215، بمعنى أن المعادلة المعطاة تفسر لنا **55.12%** من التغيرات الإجمالية لمعدل النمو وهي تعبر عن نسبة عالية لتفسير العلاقة بين معدل النمو معدل الفائدة من جهة و التضخم من جهة أخرى

من خلال النقاط الثلاث السابقة يمكننا أن نلاحظ القوة الإحصائية الجيدة للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة ومن ثم مصداقية النتائج المستخلصة منها.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية و التحليلية لدراسة أثر هذه المتغيرات الأقتصادية الكلية (التضخم ،الناتج المحلي،معدل الفائدة،الدين الداخلي العام) على نمو الداخلي للبنوك .

حاولنا في هذا الفصل الأجابة عن فرضيات الدراسة من خلال البحث عن النماذج التي تفسر العلاقة بين المتغيرات المدروسة

الخـاتمـة

الخاتمة :

تناول البحث بشقيه النظري و التطبيقي موضوع النمو في البنوك التجارية و العوامل المؤثرة فيها و حاول من خلاله ايجاد اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو البنوك التجارية .

و من أجل ذلك اعتمدنا على عينة من البنوك الناشطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2011-2020) بحيث قسمنا الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تناول الدراسة النظرية للموضوع، أما الفصل الثاني فتطرق للدراسة الميدانية .

وبعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى جملة من النتائج و التوصيات و آفاق

نتائج الدراسة :

- من خلال تحليل البيانات و إختيار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:
- عدم وجود ارتباط خطي بين متغيرة معدل التضخم و معدل النمو اثناء فترة الدراسة
- عدم وجود دلالة احصائية للارتباط الخطي بين متغير معدل الفائدة و معدل النمو
- عدم وجود دلالة احصائية للارتباط الخطي بين متغير الناتج المحلي و معدل النمو
- عدم وجود دلالة احصائية للارتباط الخطي بين متغير الدين الداخلي العام و معدل النمو الداخلي للبنوك

التوصيات:

- ضرورة ان تهتم البنوك التجارية الجزائرية بدراسة معدل النمو في المتغيرات الاقتصادية الكلية و المتمثلة بكل من التضخم،معدل الفائدة،و الناتج المحلي ،الدين الداخلي العام لما لها من اثر.
- ينبغي ان تقوم الحكومة بتطوير بيئة اقتصادية مستقرة و ثابتة من شأنها.

أفاق الدراسة :

إن موضوع أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو البنوك التجارية ، يحظى بإهتمام كبير من قبل الاقتصادين ، فهو موضوع لا يزال يحتاج إلى دراسات و نتائج من شأنها توضيح فكرة تأثير كل من معدل التضخم، معدل الفائدة و النتاج المحلي، الدين العام الداخلي للحكومة على نمو البنوك التجارية ومن هنا تتضح أهمية هذا الموضوع فمن افاق الدراسة مايلي:

1- إجراء هذه الدراسة و لكن بالتطبيق على البنوك الاسلامية بحيث يتم المقارنة بينها و بين البنوك التجارية فما يتعلق بأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو .

2- القيام بإجراء دراسات اخرى تستهدف أثر متغيرات اقتصادية جديدة غير المعمول بها في هذه الدراسة والتي يكون لها أثر على نمو التجارية .

3- محاولة دراسة نفس الموضوع في بيئة مختلفة عن بيئة الدراسة .

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب:

1. خالد امين عبد الله، حسين سعيد سعيان، **العمليات المصرفية الاسلامية**، طرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
2. عفيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المعبدي اللاوي، عمان، 1999،.
3. محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، الاقتصاد الكلي.
4. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
5. محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009،ط1.
6. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية بيروت، 1997.
7. مُحَّد الصغير بعلي، يسرى ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

البحوث الجامعية:

8. د. عمار خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة بغداد قسم الاقتصاد- العراق.
9. مُحَّد البشر بن عمر، أثر المتغيرات المالية والاقتصادية على اسعار الاسهم، حالة بورصة الاردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.
10. رياض رؤوف، عمر انيس، عواد حمود، تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الاخرى على كفاءة الاداء المصرفي، حالة تطبيقية.
11. بدراوي شهيناز، تاثير انظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2015.
12. فاطمة بن شنة ،إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2017.

مقالات:

13. كفاءة الادارة المالية في تحقيق النمو للمؤسسة ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية.
14. قانون النقد والقرض 10/90.

الملتقيات:

عيجولي خالد، فعالية تخفيض اسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الاسواق المالية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة.

مراجع باللغة الاجنبية :

1. Zawadi Ally, Comparative analysis of financial performance of commercial banks in tanzania.
2. ابراهيم منصوري و سعيد ، ربحية البنوك و محدداته ، حالة المغرب cas du maroc . february 2009 la ratabiliy des banques et ses determinants
3. Bilal ,muhammad , saeed ,asif,gull ammar and akram,toquer(2013 Influence of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Profitability of Commercial Banks: A Case Study of Pakistan.
4. Weersaingle,V.E.I.W ,Tissa Ravinda (2013Determinants of Profitability of Commercial and Perera Banks In Srilanka.
5. Abdul Jamal ,amer ,abdul karim, and hamidi,masyhuri(2012 Determinants of Commercial Banks Return on Asset: Panel Evidence from Malaysia.

الملاحق

	الرقم	البنك	التاريخ	التضخم	الفائدة	الناتج المحلي	الدين العام الداخلي	معدل النمو
	1	**BNA**	2011	4,52	-8,65	2,9	9,25	0,08%
	1	**BNA**	2012	8,89	0,5	3,4	9,33	0,12%
	1	**BNA**	2013	3,25	8,1	2,8	7,09	0,19%
	1	**BNA**	2014	2,92	8,32	3,8	7,66	0,16%
	1	**BNA**	2015	4,78	15,45	3,7	8,73	0,30%
	1	**BNA**	2016	6,4	6,35	3,2	20,44	-0,11%
	1	**BNA**	2017	5,59	1,51	1,3	26,81	-0,24%
	1	**BNA**	2018	4,27	1,06	1,1	38,26	0,22%
	1	**BNA**	2019	1,95	8,5	1	46,21	-0,01%
	1	**BNA**	2020	2,42	14,29	-5,1	51,32	-0,06%
	2	**ABC**	2011	4,52	-8,65	2,9	9,25	0,03%
	2	**ABC**	2012	8,89	0,5	3,4	9,33	0,30%
	2	**ABC**	2013	3,25	8,1	2,8	7,09	0,02%
	2	**ABC**	2014	2,92	8,32	3,8	7,66	0,06%
	2	**ABC**	2015	4,78	15,45	3,7	8,73	0,07%
	2	**ABC**	2016	6,4	6,35	3,2	20,44	0,04%
	2	**ABC**	2017	5,59	1,51	1,3	26,81	0,13%
	2	**ABC**	2018	4,27	1,06	1,1	38,26	0,04%
	2	**ABC**	2019	1,95	8,5	1	46,21	-0,09%
	2	**ABC**	2020	2,42	14,29	-5,1	51,32	0,20%
	3	**BEA**	2011	4,52	-8,65	2,9	0	0,10%
	3	**BEA**	2012	8,89	0,5	3,4	9,33	0,09%
	3	**BEA**	2013	3,25	8,1	2,8	7,09	0,02%
	3	**BEA**	2014	2,92	8,32	3,8	7,66	0,35%
	3	**BEA**	2015	4,78	15,45	3,7	8,73	0,12%
	3	**BEA**	2016	6,4	6,35	3,2	20,44	0,25%
	3	**BEA**	2017	5,59	1,51	1,3	26,81	0,32%
	3	**BEA**	2018	4,27	1,06	1,1	38,26	0,18%
	3	**BEA**	2019	1,95	8,5	1	46,21	0,13%

0,06%	51,32	-5,1	14,29	2,42	2020	**BEA**	3	

الفهرس

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	.I
شكر و عرفان	.II
الملخص	.III
قائمة المحتويات	.IV
قائمة الجداول و الاشكال	.V
مقدمة	أ
الفصل الأول :النمو في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفاهيم اساسية للنمو في البنوك التجارية	06
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	06
المطلب الثاني: أشكال النمو في البنوك التجارية	07
1- النمو الداخلي :	07
2- النمو الخارجي :	07
المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو في البنوك التجارية	08
المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو البنوك التجارية.	10
المطلب الأول: معدل التضخم	10
المطلب الثاني: معدل الفائدة	11
المطلب الثالث: الناتج المحلي	12
المطلب الرابع: الدين العام الداخلي للحكومة	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة للنمو في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها	13
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	13
المطلب الثاني: دراسات باللغة اجنبية	14
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و دراسات أجنبية	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للنمو في البنوك التجارية و العوامل المؤثرة فيها	
تمهيد	19
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	20
المطلب الأول: خطوات الدراسة	20

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	20
المطلب الثالث :الأدوات و النماذج المستخدمة في الدراسة	21
1_ : تحديد متغيرات الدراسة	21
1_1المتغيرات التابعة	21
1_3: مصادر جمع البيانات	22
2_النماذج المعتمدة في الدراسة (Panel data)	22
2_1 مدخل نموذج بانل	22
2_2 أشكال الرئيسية لبانل	23
المبحث الثاني : دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على النمو الداخلي للبنوك	24
المطلب الأول : الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	24
البمحث الثالث: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة	29
المطلب الأول: المفاضلة بين النماذج	29
أولا : تقدير النموذج التجميعي للنمو الداخلي	29
ثانيا : نموذج التأثيرات الثابتة FEM لمعدل النمو.	30
المطلب الثاني- اختبارات التفضيل بين النماذج المقدرة للعلاقة	32
المطلب الثالث:تفسير نتائج الدراسة	33
أ. معنوية المعالم المقدرة التمويل الذاتي:	33
ب. المعنوية الكلية للنموذج:	34
ت. جودة التوفيق:	34
خلاصة الفصل:	35
الخاتمة	37
قائمة المصادر و المراجع	39
الملاحق	/